

Distr.: General  
20 March 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

## مونتيسيرات

## ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

## المحتويات

الفقرات	الصفحة	
١-٥	٣	أولا - خلفية عامة .....
٦-١٩	٤	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية .....
٢٠-٢٣	٨	ثالثا - الميزانية .....
٢٤-٢٦	٩	رابعا - النشاط البركاني والبيئة .....
٢٧-٤٣	١٠	خامسا - الأوضاع الاقتصادية .....
٢٧-٣٠	١٠	ألف - خلفية عامة .....
٣٠-٣٢	١١	باء - الزراعة .....
٣٣-٣٥	١٢	جيم - الخدمات المالية .....
٣٦-٣٨	١٢	دال - السياحة .....
٣٩-٤٣	١٣	هاء - التشييد والإسكان والمرافق العامة .....



١٥	٥٩-٤٤	.....	سادسا - الأحوال الاجتماعية
١٥	٤٦-٤٤	.....	ألف - خلفية عامة
١٥	٤٩-٤٧	.....	باء - العمالة
١٦	٥١-٥٠	.....	جيم - التعليم
١٧	٥٤-٥٢	.....	دال - الصحة
١٧	٥٦-٥٥	.....	هاء - حقوق الإنسان
١٨	٥٩-٥٧	.....	واو - الجريمة والسلامة العامة
١٩	٦٣-٦٠	.....	سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
٢٠	٦٧-٦٤	.....	ثامنا - مركز الإقليم مستقبلا
٢٠	٦٤	.....	ألف - موقف حكومة الإقليم
٢٠	٦٦-٦٥	.....	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢٠	٦٧	.....	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

## أولا - خلفية عامة

١ - مونتيسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد أطلق كريستوفر كولومبس هذا الاسم على الإقليم في رحلته الثانية إلى الجزيرة عام ١٤٩٣، وهو اسم أحد الأديرة الإسبانية. وفي عام ١٦٣٢، أصبحت الجزيرة مستعمرة بريطانية. وكان مستوطنوها الأوائل، في معظمهم، أيرلنديين. وقد هيمن إنتاج السكر على اقتصاد الجزيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويُذكر أن العبيد الذين كانوا يعملون في مزارع القطن والسكر هبوا في أواخر القرن الثامن عشر في انتفاضة تاريخية لم يُكتب لها النجاح. وألغيت العبودية عام ١٨٣٤. وفي غضون ذلك، وعقب فترتين وجيزتين من الاحتلال الفرنسي، استؤنف الحكم البريطاني عام ١٧٨٣ وغدت مونتيسيرات مستعمرة تابعة للتاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي الفترة من عام ١٨٧١ إلى عام ١٩٥٨، أديرت مونتيسيرات باعتبارها جزءا من المستعمرة الاتحادية لجزر ليوارد، وفي الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٢ أصبحت جزءا من اتحاد جزر الهند الغربية. وبعد حل ذلك الاتحاد عام ١٩٦٢، اختارت مونتيسيرات الاحتفاظ بمركزها كمستعمرة تابعة للتاج.

٢ - وتقع مونتيسيرات في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومترا جنوب غربي أنتيغوا، و ٦٤ كيلومترا شمال غربي غواديلوب.

٣ - مساحة الجزيرة ١٠٣ كيلومترات مربعة. وطبيعة مونتيسيرات بركانية وجبلية للغاية، ويتسم خط ساحلها بالوعورة. وبالجزيرة ثلاث سلاسل جبلية، هي: سيلفر هيلز في الشمال، وستر هيلز وسوفريير هيلز في الجنوب. وتوجد بها ينابيع ساخنة، وأودية، وشواطئ ذات رمال سوداء، بالإضافة إلى شاطئ رماله بيضاء في الشمال. ونباتات مونتيسيرات مدارية.

٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفريير هيلز، بعد أن ظل خامدا لأكثر من ٤٠٠ عام، وخلف ثورانه آثارا مدمرة، وتسبب في إعادة توطين المقيمين في الجزيرة وإجلاء نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة إلى الشمال. ولا تزال آثار ذلك الانفجار البركاني شديدة الوطأة. وقد هُجرت مدينة بليموث، عاصمة مونتيسيرات، في عام ١٩٩٧، في أعقاب النشاط البركاني الذي جعلها غير صالحة للسكن. وتجري حاليا إقامة بلدة جديدة في ليتل باي في الشمال<sup>(١)</sup>.

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر منشورة، منها مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) www.caribbeanetnews.com، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٥ - وانخفض عدد سكان الإقليم، الذي كان قد بلغ ذروته في عام ١٩٤٦ بحيث أصبح ٣٣٣ ١٤ نسمة، بعد الانفجار البركاني المدمر الذي حدث عام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٧، قدر عدد السكان بـ ٥٠٠٠<sup>(٢)</sup> مقارنة بـ ٤٩٣ ٤ نسمة في عام ٢٠٠١، و ٦٣٩ ١٠ نسمة في عام ١٩٩١، و ٦٠٦ ١١ نسمة في عام ١٩٨٠. ويعزى الانخفاض الإجمالي في عدد السكان منذ عام ١٩٩٥ إلى برنامج إعادة التوطين الذي نفذته حكومة الإقليم وحكومة المملكة المتحدة كوسيلة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يتسبب فيها النشاط البركاني، وإلى انتقال السكان. وكانت أعلى نسبة للمهاجرين النازحين في صفوف الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة.

## ثانياً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٦ - بموجب النظام الدستوري لمونتيسيرات لعام ١٩٨٩، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ١٩٩٠، يوجد في مونتيسيرات حاكم تعينه ملكة بريطانيا، ومجلس تنفيذي، ومجلس تشريعي.

٧ - وقد تولى بيتر ووتروورث، الحاكم الحالي لمونتيسيرات، منصبه في تموز/يوليه ٢٠٠٧<sup>(٣)</sup>. ويحتفظ الحاكم بمسؤولية الأمن الداخلي (كما في ذلك الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، والشؤون المالية الخارجية. وطلبت حكومة الإقليم إلى المملكة المتحدة أن تؤيد طلبها تعيين أول نائب للحاكم من السكان الأصليين في مونتيسيرات، وهذا يمثل واحدة من عدة توصيات دستورية مقترحة سيرد بيانها بالتفصيل أدناه. وريثما ترد التفاصيل بصيغتها النهائية، عين أحد كبار الموظفين التنفيذيين مؤقتاً، وأسندت له مهمة كفالة إدارة الخدمة العامة وإصلاحها<sup>(٣)</sup>.

٨ - وبموجب الدستور كذلك، تحتفظ ملكة بريطانيا بسلطة تخولها، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص، سن قوانين لأجل إحلال السلام والنظام وبلوغ الحكم الرشيد في مونتيسيرات.

(٢) المرجع نفسه، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(٣) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٩ - ويضم المجلس التنفيذي حاليا أربعة وزراء (رجلان وامرأتان)، فضلا عن النائب العام ووزير دولة للشؤون المالية. والمجلس برئاسة الحاكم، وهو مسؤول عن الرقابة العامة والإدارة العامة للحكومة<sup>(٤)</sup>.

١٠ - ويتألف المجلس التشريعي من تسعة أعضاء. وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٦، فازت ثلاث نساء بعضوية المجلس (اثنتان صارتا وزيرتين، والثالثة هي زعيمة المعارضة)، وذلك إلى جانب ستة أعضاء من الرجال.

١١ - وتجري الانتخابات في مونيسيرات كل خمس سنوات على أساس تمتع الراشدين بحق الاقتراع العام. وأجريت الانتخابات الأخيرة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، بنظام "الدائرة الوحيدة"، في ظل الترتيب الذي يقضي بأن "من يحصل على أكثرية الأصوات يفوز دون الحصول على أغلبية مطلقة". ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تم تسجيل ٣٣٣١ مصوتا، وأدلي بـ ٤٨٦ صوتا: فبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٧٧ في المائة (مقابل ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠١). ولم يفز أي حزب بولاية واضحة، وتشكلت حكومة ائتلافية يرأسها لويل لويس الوزير الأول (وهو من الحزب الديمقراطي لمونيسيرات). ومن بين أعضاء الائتلاف الآخرين، ثلاثة من حركة التحرير الشعبية الجديدة وعضو مستقل. وتشغل المعارضة أربعة مقاعد. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١١<sup>(٥)</sup>.

١٢ - والقانون الساري في مونيسيرات هو القانون الانكليزي العام جنبا إلى جنب مع ما يُسن محليا من تشريعات. وتتولى تطبيق القانون محكمة ابتدائية إلى جانب المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي. والمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الاستئناف) هي محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة، التي تتناوب على دوراتها القضائية الدول التسع الأعضاء في المحكمة، بما فيها مونيسيرات<sup>(٦)</sup>. واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص هي الجهة الأخيرة التي تُرفع إليها الطعون في أحكام المحكمة العليا.

(٤) www.opsi.gov.uk; [ Lowell Lewis, Uncorrected Transcript of oral evidence to be published as HC 147-i, House of Commons; MINUTES of evidence taken before the Foreign Affairs Committee, Overseas Territories, Monday, 3 December 2007

.http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/emfnff/ur147-1/uc14702.htm

(٥) www.fco.gov.uk

(٦) .http://eccourts.org/index.html

١٣ - ويحدد الكتاب الأبيض المعنون "شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" (٧) أساس العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، ومن بينها مونتيسيرات. ويقر الكتاب الأبيض بأن دساتير هذه الأقاليم بحاجة إلى أن تستكمل أولاً بأول.

١٤ - وقد أنشئت في عام ٢٠٠٢ لجنة لمراجعة الدستور برئاسة السير هوارد فرغوس. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، عُرض على الحاكم تقرير اللجنة، الذي تضمن توصيات تدعو إلى إدخال عدد من التعديلات على الدستور. فعلى سبيل المثال، خلص التقرير إلى أن التغيير المقترح، الذي من شأنه التحول عن فرض المملكة المتحدة للمرشح إلى نهج يوفر مزيداً من التعاون في اختيار الحاكم، ستكون له أهمية رمزية إيجابية. ونوقش ذلك التقرير في المجلس التشريعي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٥ - وأجريت في مونتيسيرات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الجولة الأولى من المحادثات بين حكومة الإقليم ووزارة المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث. وجرت في شباط/فبراير ٢٠٠٦ جولة ثانية من المناقشات بين مونتيسيرات، بمشاركة جميع أعضاء المجلس التشريعي، وفريق حكومي من المملكة المتحدة، وتلتها محادثات إضافية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وعلى نحو ما أبلغ عنه في السابق (انظر A/AC.109/2007/4)، ذكرت بعض التقارير الإعلامية، استناداً للآراء التي أعرب عنها أحد أعضاء اللجنة الاستشارية الدستورية التابعة للوزير الأول، أن عملية تنقيح دستور الإقليم لا تجسد بالكامل مطامح جمهور مونتيسيرات ورغباته، التي تشمل دعوات إلى الحوار بشأن الارتباط الحر. ومن المتوقع إجراء جولة أخرى من المفاوضات خلال عام ٢٠٠٨ (٣).

١٦ - وفي معرض حديثه عن الموضوع أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أثناء جلسات اللجنة المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار، أبلغ الوزير الأول لجنة الشؤون الخارجية بأن المفاوضات الدستورية قد تختتم في أواخر صيف عام ٢٠٠٨. غير أنه وفقاً للوزير الأول، لا يزال هناك عدد من المسائل العالقة، التي من قبيل سلطات الحاكم، والرغبة في استحداث مجلس استشاري لمساعدة الحاكم. ووفقاً للوزير الأول، فإن مناقشة تلك المسائل لا تزال جارياً.

(٧) "شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار"، كتاب أبيض قدمه وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩، وهو مستنسخ في الوثيقة A/AC.109/1999/1، المرفق.

١٧ - وردا على سؤال بشأن علاقة مونتيسيرات بحاكمها، ذكر الوزير الأول أن مونتيسيرات تتمتع بعلاقات شخصية جيدة مع حكامها، لكنها تشعر أحيانا بأن النظام الحالي نظام "غير ديمقراطي"، بل تعتبره في بعض الأحيان نظاما "مهينا". وساق الوزير الأول، على سبيل المثال، حالة استخدم فيها الحاكم السلطات المخولة له كحاكم لتعيين موظف في حكومة الإقليم، متجاهلا مشورة المديرية السياسية، مما خلف عواقب "كارثية" على حد تعبير الوزير الأول. وقال الوزير الأول إن سلطة اختيار المرشحين للتعيينات لا ينبغي أن تحول للحاكم وحده، ثم شدد على قوله إن من المهم بالنسبة لمونتيسيرات أن تتجه إلى حالة تمتلك فيها لجنة تنفيذية للخدمة العامة لمعالجة هذه المسائل، وأن يُلزم الحاكم بالتصرف بناء على مشورتها<sup>(٨)</sup>.

١٨ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلن الوزير الأول. ردا على استفسارات من الجمهور بشأن موقف حكومة الإقليم إزاء الإصلاح الدستوري وسعيا إلى إطلاع الجمهور على آخر التطورات، أن عملية مراجعة الدستور قد أجلت إلى وقت لاحق من هذا العام. ووفقا للوزير الأول، فإن السبب الذي دعا حكومة الإقليم إلى طلب التأجيل هو الحاجة إلى مزيد من الوقت. وذكر كذلك أن ما يسعى إليه في نهاية المطاف هو "دستور سابق للاستقلال"، ينبثق من شعب مونتيسيرات نفسه، ومن شأنه أن يتيح للإقليم أن يحصل لاحقا على استقلاله متى سمحت الظروف الاقتصادية. وأردف الوزير الأول قائلا إنه يريد خيار الاتجاه نحو الاستقلال عبر آلية سهلة للغاية، بدلا من عملية معقدة. ووفقا للوزير الأول، فإنه بينما واصلت مونتيسيرات إسهامها في عملية مراجعة الدستور، لم تقبل الحكومة البريطانية سوى بما "تعتبره ملائما" للإدراج في النظام الدستوري قيد المناقشة<sup>(٩)</sup>.

١٩ - وفي غضون ذلك، أشارت التقارير الإعلامية إلى أن ثمة إدراكا متزايدا لكون الدستور الوحيد الذي ستكون مونتيسيرات قادرة على التوصل إليه هو دستور لا يقوم على "الارتباط الحر، بل على الاستقلال". واستنادا إلى تلك التقارير، يمكن اعتبار هذا الإدراك المتزايد أحد الأسباب الكامنة وراء بطء عملية المراجعة<sup>(١٠)</sup>.

(٨) Lowell Lewis, Uncorrected transcript of oral evidence, to be published as Hc 147-i, House of Commons, minutes of evidence taken before the Foreign Affairs Committee, Overseas Territories, Monday, 3 December 2007

<http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cm/aff/uc147-i/uc14702.htm>

(٩) [www.caribbeanetnews.com](http://www.caribbeanetnews.com)، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(١٠) [www.themontserratreporter.com](http://www.themontserratreporter.com)، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

## ثالثاً - الميزانية

٢٠ - ما زال القطاع العام في مونتيسيرات يعتمد بشدة على الدعم المقدم للميزانية. وقد ذكر الوزير الأول في خطاب الميزانية الذي ألقاه في آذار/مارس ٢٠٠٧<sup>(١١)</sup>، أن إجمالي الميزانية عام ٢٠٠٧ بلغ ١,٣١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي<sup>(١٢)</sup>، وأن النفقات المتكررة تبلغ ٩٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وإجمالي النفقات الرأسمالية يبلغ ٤١,١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ويقدر التمويل الذي ستقدمه المملكة المتحدة عن طريق دعم الميزانية بـ ٥١,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي<sup>(١٣)</sup>.

٢١ - وكما ورد في تقارير سابقة (المرجع نفسه)، وفرت إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ٤٠ مليون جنيه استرليني لمونتيسيرات أثناء الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧. ويستفيد الإقليم أيضا من موارد شتى توفرها المملكة المتحدة لأقاليم ما وراء البحار التابعة لها من أجل تعزيز قدرتها على إدارة الكوارث، وتحقيق الأمن والسلامة في مرافق الموانئ والمطارات، والقدرة على إنفاذ القانون وإدارة السجون، وكفالة الحماية البيئية، وتطوير القطاع الخاص، وتعزيز حقوق الإنسان.

٢٢ - وتقول الدولة القائمة بالإدارة إن الاعتماد التاسع للأموال التي تخصص كل خمس سنوات في إطار صندوق التنمية الأوروبي وفر لمونتيسيرات ١١ مليون يورو كمساعدة لميزانيتها. وزاد ذلك الرقم بمبلغ ٥,٦ ملايين يورو في منتصف عام ٢٠٠٧. ويركز صندوق التنمية الأوروبي على قطاع الخدمات، ولا سيما السياحة وخدمات تكنولوجيات الاتصال. إضافة إلى ذلك، يجري حاليا تخصيص الاعتماد العاشر من موارد صندوق التنمية الأوروبي، ليوفر لمونتيسيرات مبلغا يناهز ١٥ مليون يورو<sup>(١٤)</sup>. علاوة على ذلك، فإن مونتيسيرات في وضع يؤهلها للاستفادة من الدعم الإقليمي الذي من قبيل دعم "تجمع الضمان ضد الكوارث الذي يشمل منطقة البحر الكاريبي" التابع للبنك الدولي، الذي لديه ٤٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة بلدان منطقة البحر الكاريبي، بما فيها مونتيسيرات، في حالة حدوث إعصار أو زلزال<sup>(١٥)</sup>. وفي عام ٢٠٠٧ أيضا، شاركت حكومة الإقليم مشاركة

(١١) الوزير الأول، بيان الميزانية لعام ٢٠٠٧، [http://www.devunit.gov.ms/budget/2007/BUDGET\\_SPEECH\\_2007.pdf](http://www.devunit.gov.ms/budget/2007/BUDGET_SPEECH_2007.pdf).

(١٢) عملة مونتيسيرات هي دولار شرق الكاريبي (EC\$)، الذي ترتبط قيمته بقيمة دولار الولايات المتحدة (٢,٧٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي).

(١٣) يونتايد بريس إنترناشيونال (United Press International)، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.



كاملة في البرامج الإقليمية المتاحة في كل من منظمة دول شرق البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية<sup>(١٤)</sup>.

٢٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعرب الوزير الأول عن اعتقاده بأن مونتيسيرات بحاجة إلى قدر من المساعدة أكبر بكثير مما تلقاه، حيث فقدت ٨٠ في المائة من هياكلها الأساسية - فعلى سبيل المثال، لا يملك الإقليم ميناء ولا مقرا للمحكمة. وسعى الوزير الأول إلى الحصول على الدعم لتشييد بناية للبرلمان في مونتيسيرات<sup>(٨)</sup>.

## رابعاً - النشاط البركاني والبيئة

٢٤ - عقب ثورة بركان الإقليم عام ١٩٩٥ بعد قرون من الخمود، قسّمت الجزيرة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، إلى سلسلة من المناطق استناداً إلى تقييم العلماء لدرجة المخاطر التي تهدد المقيمين فيها. وفيما بعد، عدّل ذلك التقسيم من أجل إنشاء منطقة محظورة تغطي ثلثي الجزيرة الجنوبيين تقريباً. وفي الوقت نفسه، نتجت عن النشاط البركاني الأخير كميات وافرة من الرماد والرمال والحجر الخفاف والخلطات المعدنية التي تُستخرج وتُجمع للاستخدام المحلي والتصدير عندما ينخفض مستوى النشاط البركاني<sup>(٩)</sup>. وخلال معظم سنة ٢٠٠٧، كان بركان سوفريير هيلز في حالة توقف مؤقت ولم تحدث أية زيادة في نمو قبة البركان منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وكان مستوى التأهب للبراكين قد ارتفع من قبل يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، إلى الدرجة ٤ (إستناداً إلى مقياس من خمس درجات)، استجابة لزيادة النشاط البركاني.

٢٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، صدرت إنذارات إجلاء لسكان بيشوب لين وإحدى المناطق الواقعة جنوب أولد تاون<sup>(١٥)</sup>. وألغيت أوامر الإجلاء في تموز/يوليه ٢٠٠٧ عقب انخفاض ملحوظ للنشاط البركاني. وفي الجزء الأخير من عام ٢٠٠٧، ظلت كتلة كبيرة من المواد فوق قبة البركان، ويرى العلماء أن ذلك يشير إلى توقف مؤقت وليس كاملاً للنشاط البركاني<sup>(١٦)</sup>.

٢٦ - وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت حكومة الإقليم إدارة للبيئة وقامت بتنقيح الخطة الوطنية لإدارة البيئة بهدف التصدي للأولويات البيئية الجارية، والوفاء بالالتزامات البيئية الدولية، وتوفير إطار بيئي داعم لكفالة التنمية المستدامة لمونتيسيرات. وعلاوة على ذلك، أنشأت حكومة الإقليم عام ٢٠٠٧ مجلساً استشارياً بيئياً وشاركت في تنقيح التشريعات البيئية،

(١٤) الوزير الأول، بيان الميزانية لعام ٢٠٠٧؛ [www.caricom.org](http://www.caricom.org).

(١٥) انظر [www.fco.gov.uk](http://www.fco.gov.uk)، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ وانظر [www.giu.gov.ms](http://www.giu.gov.ms).

وتنقيح النظام الوطني للمحميات، وتحسين عملية جمع البيانات وإدارتها لتعزيز اتخاذ القرارات البيئية، وإنشاء برنامج لتثقيف الجمهور والاتصال بالمجتمعات المحلية فيما يتصل بالبيئة<sup>(١٦)</sup>.

## خامسا - الأوضاع الاقتصادية

### ألف - خلفية عامة

٢٧ - بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمونتيسيرات نحو ١٠٦,٥ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٨٠٠ ٢٢ دولار من دولارات شرق الكاريبي عام ٢٠٠٦، وهذه هي أحدث الأرقام المتوفرة<sup>(١٦)</sup>. وازداد النمو الاقتصادي بنسبة ٣,٢ في المائة خلال نفس السنة، مقابل معدل النمو المنقح البالغ ١,٦ في المائة سنة ٢٠٠٥. وتعزى الزيادة في النشاط الاقتصادي إلى قطاعات المناجم والمحاجر، والنقل الجوي، والخدمات الحكومية. وتغلب على اقتصاد مونتيسيرات الاستثمارات والمشاريع التي يقودها القطاع العام. ولا تزال حكومة الإقليم ملتزمة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك تحديد وتعزيز تدفقات الإيرادات الآتية من القطاع الخاص لأغراض التنمية، وكذلك بمعالجة القضايا الشاملة التي من قبيل اتقاء الكوارث وإدارتها<sup>(١٧)</sup>.

٢٨ - وما زالت أضرار كل من النشاط البركاني والأعاصير، وما نتج عنهما من انتقال شمل السكان والمراكز التجارية، وما صاحب ذلك من مصاعب اجتماعية واقتصادية، تثير مصاعب جمة لمونتيسيرات. ومثلما ورد في الفرع السابق، كانت ولا تزال هناك حاجة للمعونة التي تقدمها المملكة المتحدة للميزانية، إلى جانب أشكال أخرى للمساعدة، منذ عام ١٩٩٥ من أجل دعم البرامج التي تنفذها الحكومة<sup>(١٧)</sup>. وبعد شهور من الإغلاق، رحبت أولد تاون في آب/أغسطس ٢٠٠٧ بعودة المقيمين والزائرين إلى ذلك القسم التاريخي من مونتيسيرات، فأنعشت بذلك النشاط الاقتصادي هنالك<sup>(١٨)</sup>.

٢٩ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، توجد في الاقتصاد، بقطاعه الخاص، قرابة ٢٠٠ مؤسسة أعمال ما بين كبيرة وصغيرة. ويعمل ما يكاد يزيد على ٢٥ في المائة من مؤسسات الأعمال في مجال توفير الخدمات المالية والمهنية والشخصية والخدمات الأخرى للأسر المعيشية. وتحتل تجارتنا الجملة والتجزئة وإعداد الطعام المرتبتين الثانية والثالثة، على

(١٦) Motserat Country Profile، انظر الموقع <http://www.fco.gov.uk>.

(١٧) خطة التنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، الموقع [www.devunit.gov.ms](http://www.devunit.gov.ms)؛ الوزير الأول، بيان الميزانية لعام ٢٠٠٧.

(١٨) [www.caribbeannews.com](http://www.caribbeannews.com)، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

التوالي. وتتيح منافذ البيع بالتجزئة طائفة كبيرة من المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية. وكان هناك في عام ٢٠٠٧ مجمع صناعي قيد التشييد لتطوير قطاع الصناعات التحويلية في الإقليم. والولايات المتحدة هي الشريك التجاري الرئيسي لمونتيسيرات<sup>(١٩)</sup>.

٣٠ - وفي عام ٢٠٠٧، خصصت حكومة ترينيداد وتوباغو وصندوق الجماعة الكاريبية لتثبيت النقد ٥٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي لبرنامج حكومة الإقليم الذي يقدم منحاً لأصحاب مؤسسات الأعمال الصغرى؛ ويتوقع أن تحسن هذه المنح العمليات وأن تزيد من فرص العمالة وتشجع النمو الاقتصادي في مونتيسيرات<sup>(٢٠)</sup>.

## باء - الزراعة

٣١ - تعمل إدارة الزراعة في مونتيسيرات على إعادة تنمية قطاع الزراعة وقطاعات الموارد الطبيعية الأخرى في الشمال، باستخدام التقنيات والتكنولوجيات التقليدية والناشئة، بهدف تلبية الطلب المحلي واستهداف أسواق محددة لتصدير السلع الطازجة والمنتجات ذات القيمة المضافة<sup>(٢١)</sup>.

٣٢ - ونتيجة للأزمة البركانية المستمرة، أصبح الوصول إلى غالبية الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مقيدا أو متعذرا. ووفقا لحكومة الإقليم، أصاب النشاط البركاني في أيار/مايو ٢٠٠٦ القطاع الزراعي والماشية في الإقليم بدمار شديد. وبلغت القيمة المقدرة للخسائر من المحاصيل الزراعية ٦٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي. ومنحت حكومة الإقليم مبلغا يناهز ٧٠.٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي كإغاثة نقدية للمتضررين من المزارعين والعاملين في البساتين التقليدية. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، استحدثت مستبتان وجها ليصبحا مرفقين من مرافق التدريب على التكنولوجيات الزراعية الجديدة. وفي عام ٢٠٠٧، واصلت إدارة الزراعة توفير الحوافز المتنوعة للمزارعين وصيادي الأسماك مع التركيز على بناء القدرات؛ وإقامة الهياكل الأساسية الداعمة التي من قبيل الطرق الفرعية المؤدية إلى داك بوند وبليكس ماوتن وسيلفر هيلز؛ فضلا عن تحسين الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات. وأقرت حكومة الإقليم بالحاجة إلى تقديم الإغاثة لسبل رزق المزارعين التي دمرت من جراء انبعاثات الرماد البركانية الشديدة<sup>(٢١)</sup>.

(١٩) <http://www.devunit.gov.ms>

(٢٠) [www.caribbeannews.com](http://www.caribbeannews.com)، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(٢١) [www.malhe.gov.ms](http://www.malhe.gov.ms)

## جيم - الخدمات المالية

٣٣ - يعمل كيانان تجاريان، هما مصرف مونتيسيرات والمصرف الملكي لكندا، وبعض المصارف الخارجية في مونتيسيرات، وتقدم جميعها طائفة من الخدمات المصرفية. ولم يكن هناك أي نشاط في السنوات القليلة الماضية فيما يخص تأسيس مصارف جديدة. ومونتيسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره في جزيرة سانت كيتس المجاورة، وهو يضطلع بدور المصرف المركزي لمونتيسيرات. ويقوم هذا المصرف بمهام عديدة، منها رصد احتياطات المصارف التجارية. وتشكل مونتيسيرات جزءاً من سوق الأوراق المالية لمنطقة شرق البحر الكاريبي<sup>(٢٢)</sup>.

٣٤ - والضرائب المقررة على الأفراد المقيمين في الإقليم تُفرض على دخولهم في أي مكان بالعالم، ومن جميع المصادر. كما تُفرض الضريبة وتُحصّل، بنسبة ٢٠ في المائة، على الدخل الخاضع للضرائب الذي تدفعه أي شركة مدرجة بسجل الشركات، أو جمعية بناء، أو مجموعة من الأشخاص. وتُفرض ضريبة إضافية بنسبة ٥٠ في المائة على كل دولار خاضع للخصوم الضريبية على دافعي الضريبة من غير الأفراد وعلى أي فرد غير مقيم في مونتيسيرات لكنه يمارس فيها أنشطة اقتصادية.

٣٥ - وقال الوزير الأول إنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، أوشكت مونتيسيرات على الانتهاء من وضع تشريعات ينتظر منها تحديث نظامها للخدمات المالية لتواكب بذلك المجتمع الدولي. وكان الإقليم قد استعان بمشورة الخبراء وبالموارد المشتركة، وذلك باستخدام تشريعات من الجماعة الكاريبية ومن بلدان أخرى. وإضافة إلى ذلك، ضم مشروع دستور مونتيسيرات، الذي كان قيد المناقشة، باباً يتعلق بتنظيم الشؤون المالية؛ وكان من المتوقع أن يوفر ذلك الضمانات اللازمة لقطاع الخدمات المالية في الإقليم<sup>(٢٣)</sup>.

## دال - السياحة

٣٦ - تحظى إعادة تنمية صناعة السياحة بالأولوية لدى حكومة الإقليم<sup>(٢٣)</sup>. وفي السنوات الأخيرة أصابت النكسات الخطيرة السياحة في الجزيرة، التي من مزاياها البارزة البركان، والجبال، وممرات التتره وسط الطبيعة، والشواطئ ذات الرمال الداكنة، والشعاب. وقد كانت صناعة السياحة في يوم من الأيام أهم العناصر المساهمة في الاقتصاد المحلي، وهي أحد

(٢٢) <http://www.devunit.gov.ms/banking.htm>

(٢٣) [www.devunit.gov.ms/tourism](http://www.devunit.gov.ms/tourism)

أكبر ضحايا النشاط البركاني في الجزيرة. غير أن مونتيسيرات تسعى الآن إلى تحويل امتلاكها لبركان نشيط إلى ميزة تجارية وتسويقية، وذلك بالتشجيع على سياحة المغامرات<sup>(٢٤)</sup>.

٣٧ - وفي حين كان أداء قطاع السياحة ضعيفا بشكل عام خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من حيث عدد الوافدين من السياح والإيرادات المتأتية من السياحة، زاد عدد الوافدين من ركاب السفن السياحية واليخوت بنسبتي ٥٦,٩ في المائة و ٣٩,٣ في المائة، على التوالي، نتيجة لزيارة السفن الأكبر حجما<sup>(٢٥)</sup>.

٣٨ - وهناك خدمة للعبارات مرتين في اليوم، ستة أيام في الأسبوع. ويستغرق الذهاب إلى أنتيغوا وبربودا ساعة من الزمن تقريبا، حيث يمكن تبديل الرحلات الجوية إلى جميع أنحاء العالم. وتوفر شركة طيران إقليمية مملوكة للحكومة، وأسست عام ١٩٦١، رحلات جوية يومية بين الإقليم وأنتيغوا أو سان مارتين. وهناك أيضا خدمة للنقل بالطائرات العمودية إلى مطار أنتيغوا وبربودا الدولي<sup>(٢٦)</sup>.

## هاء - التشييد والإسكان والمرافق العامة

٣٩ - تقلص قطاع التشييد، وهو مساهم رئيسي في النشاط الاقتصادي في مونتيسيرات، بنسبة خمسة في المائة عام ٢٠٠٦<sup>(١١)</sup>. وكان مشروعان من مشاريع القطاع العام قيد التنفيذ في بداية عام ٢٠٠٨، وهما مشروع تنمية الإسكان في لوك آوت الممول من الاتحاد الأوروبي ومشروع السوق العامة في ليتل باي (وهو مشروع من أربعة مراحل مقرر استكماله على مدى عشر سنوات بمساعدة من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي)<sup>(١١)(٣)</sup>.

٤٠ - وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أدت "استراتيجية رؤية عام ٢٠١٠ للإسكان"، التي وضعت عام ٢٠٠٦، إلى إنشاء وحدة للإسكان ولجنة تعنى بالإسكان وتوزيع الأراضي. ويتمثل دورها في إسداء المشورة للمجلس التنفيذي فيما يتعلق بتخصيص المنازل التي شيدت من أجل مشاريع لوك آوت ودرموندز وشينلاندرز للإسكان، فضلا عن الوحدات الشاغرة المسجلة في إطار رصيد المساكن التابعة لحكومة الإقليم. علاوة على ذلك، استحدثت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ برنامج لحوافز الإسكان يعرض المساعدة المالية على الأفراد غير القادرين على الحصول على تمويل رهن عقاري. وخلال نفس الفترة، وضعت استراتيجية

(٢٤) Oxford Analytica, 13 December 2007, www.oxan.com

(٢٥) الوزير الأول، بيان الميزانية لعام ٢٠٠٧؛ Economic and financial Review, Eastern Caribbest Central Bank, June 2007

(٢٦) www.devunit.gov.ms/transcomms; www.fco.gov.uk ; www.fly-winair.com

وطنية لإعادة التوطين استجابة لحالة الطوارئ بغرض الاستجابة للخطر البركاني الذي يهدد مناطق تقع جنوب نهر نانت<sup>(١١)</sup>.

٤١ - ويُشغل الميناء البحري في ليتل باي حاجزا مائيا مؤقتا مخصصا للطوارئ أنشئ عام ١٩٩٧ للاستخدام في حالات الإجلاء السريع للسكان. ولا يزال من المتعين أن تمر عبر هذا المرفق الصغير المؤقت جميع الشحنات المتوجهة إلى الجزيرة. وتعاون أنتيغوا وبربودا مع مونتيسيرات لإنشاء مرافق مشتركة حديثة دائمة لرسو العبارات<sup>(٢٧)</sup>. وفي عام ٢٠٠٨، حرت الموافقة على منحة تزيد قيمتها على ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار صندوق التنمية الإقليمية التابع للجماعة الكاريبية وتدعم إنشاء حوض للسفن وتنمية الشاطئ في ليتل باي<sup>(٢٨)</sup>.

٤٢ - وقد أدمجت شركة خدمات الكهرباء في مونتيسيرات وهيئة المياه في مونتيسيرات عام ٢٠٠٧ لتشكلا شركة مونتيسيرات المحدودة للمرافق العامة، وهي الشركة المسؤولة عن توزيع المياه والكهرباء في جميع أنحاء الجزء المأهول من الجزيرة<sup>(٢٩)</sup>. وبوسع جميع السكان الحصول على حاجتهم من إمدادات مونتيسيرات الوافرة من المياه الجيدة الصالحة للشرب (توجد توصيلات بشبكة المياه لدى نحو ٩٨ في المائة منهم). وواصلت الحكومة بحثها عن أفضل سبل الاستفادة من هذا المورد الثمين ورصدها لمعدلات هطول الأمطار عبر الجزيرة لكي يتسنى لها فهم أفضل لاستدامة الينابيع المحلية<sup>(١)</sup>.

٤٣ - أما بالنسبة لقطاع الاتصالات فإن شركة البرق واللاسلكي توفر، بترخيص، شبكة هاتفية حديثة تتجاوز سعتها السلوكية ٦٠٠ ٢ خط<sup>(٣٠)</sup>. وقالت الدولة القائمة بالإدارة إن الرخصة انتهت صلاحيتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وما زال هدف الحكومة هو تحقيق درجة من تحرير السوق، ولا تزال المفاوضات جارية للمضي قدما في هذا الصدد. ويُستخدم البريد الإلكتروني على نطاق واسع، مما يسهل الاتصالات نسبياً. ويجري تدريجياً إدخال نظام خطوط الاشتراك الرقمية غير المتماثلة (ADSL). وتوجد خدمة بريدية منتظمة بين مونتيسيرات وجميع البلدان<sup>(٣١)</sup>.

(٢٧) www.caribbeanetnews.com, ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٢٨) المرجع نفسه، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(٢٩) www.giu.gov.ms, ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٣٠) www.devunit.gov.ms/transcomms.

(٣١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ والوزير الأول، بيان الميزانية لعام ٢٠٠٧؛ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، caribbeanetnews.com.

## سادسا - الأحوال الاجتماعية

## ألف - خلفية عامة

٤٤ - كان للأزمة البركانية أثر عميق على البنى الاجتماعية التقليدية ونظم الدعم، مما أدى إلى تشرذم عائلات ومجتمعات محلية كثيرة وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تكدح نسبة مئوية كبيرة من سكان مونتيسيرات لتأمين لقمة العيش. وقد تعيّن على الحكومة إنشاء وتمويل نظام رعاية اجتماعية وخدمات إنمائية اجتماعية كبيرة، يشمل العدد الكبير من المسنين الضعفاء الذين بقوا في الجزيرة. ويقدر حجم نفقات الرعاية الاجتماعية والخدمات الإنمائية لعام ٢٠٠٦ بمبلغ ٣,٩ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي<sup>(١١)</sup>.

٤٥ - ووفقاً لحكومة الإقليم، قدمت المساعدة المالية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية خلال عام ٢٠٠٦ لما متوسطه ٢٦٨ أسرة معيشية و ٣٠٣ أفراد في الجزيرة وخارجها. وخلال عام ٢٠٠٦، تلقت ٩٥ أسرة معيشية في المتوسط مساعدات لدفع الإيجار، معظمها يعيش في لوك أوت. وقدرت التكلفة الإجمالية للبرنامج بنحو ٢,٥ من ملايين دولارات شرق الكاريبي<sup>(١١)</sup>.

٤٦ - وفي عام ٢٠٠٧، شرعت الحكومة في تنفيذ عملية التقييم القطري لحالة الفقر في مونتيسيرات الرامية إلى تقييم الظروف المؤثرة على الرعاية الاجتماعية للسكان وإلى تحديد السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل التي من شأنها أن تساعد على الحد من الفقر في الإقليم، بينما تعزز تنميته الاجتماعية وتحسن نوعية الحياة. وفي إطار الموضوع المعنون "هل هو الفقر أم العسر؟ تعريف الفقر في مونتيسيرات"، عقدت حلقة عمل في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في ليتل باي تجمع بين شريحة واسعة من الأشخاص العاملين في القطاع الخاص والحكومة والمنظمات المجتمعية<sup>(٣٢)</sup>. وفي وقت سابق من عام ٢٠٠٧، افتتح مركز ثقافي جديد مصمم على أحدث طراز ويضم ٧٠٠ مقعد<sup>(٣٣)</sup>.

## باء - العمالة

٤٧ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يبلغ عدد السكان العاملين في مونتيسيرات نحو ٢٠٠٠ نسمة، ويقدر أنه يشمل ٤٠ في المائة من الرعايا و ٦٠ في المائة من غير الرعايا. وتحافظ مونتيسيرات على بيئة إيجابية لعلاقات العمل، حيث تبذل كل الجهود الممكنة لكفالة

(٣٢) [www.themontserratreporter.com](http://www.themontserratreporter.com)، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

(٣٣) [www.caribbeanetnews.com](http://www.caribbeanetnews.com)، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧.

عمل العمال والنقابات والموظفون وغيرهم من أصحاب المصلحة في الاقتصاد جنباً إلى جنب تحقيقاً للأهداف الإنمائية الوطنية. وعلاقات العمل يحكمها قانون العمل رقم ١٩ لعام ١٩٧٩، الذي لا تزال إدارة العمل توفر في إطاره خدمات المصالحة، حيث تقوم محكمة العمل بتسوية المنازعات<sup>(٣٤)</sup>.

٤٨ - وأشارت حكومة الإقليم إلى أن الحوافز المالية عُرضت في عام ٢٠٠٧ على الرعايا العائدين الذين كانوا يقيمون لمدة ثلاث سنوات أو أكثر في مكان آخر وقرروا العودة للعيش في مونتيسيرات. وقالت الحكومة إن الأشخاص المؤهلين في إطار تلك السياسة العامة يُمنحون تخفيضات على الرسوم وضريبة الاستهلاك المقررة على جميع الأمتعة الشخصية وعلى اللوازم المنزلية، وكذلك على مركبة واحدة لكل أسرة. وقامت الحكومة أيضاً بتوسيع نطاق التخفيضات الضريبية بالنسبة للأشخاص العائدين بمواد تتصل مباشرة بأنشطتهم الاقتصادية، مما في ذلك أدوات العمل وأدوات الإنتاج التي من قبيل المعدات والأجهزة اللازمة لبدء مشروع اقتصادي أو توسيعه<sup>(٣٥)</sup>.

٤٩ - ووفقاً لحكومة الإقليم، لا يزال هناك نقص في الأيدي العاملة الماهرة، وهذه مشكلة تجري معالجتها بمنح تراخيص العمل لغير الرعايا. وتيسر حكومة الإقليم التوظيف النشط للأيدي العاملة الماهرة، سواء كانت مهنية أو غير ذلك، بهدف تلبية الطلب<sup>(٣٦)</sup>.

## جيم - التعليم

٥٠ - تتولى إدارة التعليم في مونتيسيرات مسؤولية وضع وتوفير البرامج التعليمية وبرامج التدريب التي يراد منها تمكين مواطنيها من اكتساب مهارات يمكنها الإسهام بشكل إيجابي في مستقبل الإقليم<sup>(٣٧)</sup>.

٥١ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تتمتع مونتيسيرات ببنية تحتية تعليمية جيدة، حيث يتاح التعليم الابتدائي والثانوي للسكان بنسبة ١٠٠ في المائة. ويستند نظام مونتيسيرات التعليمي بوجه عام إلى النظام البريطاني. وتنقسم إدارة التعليم إلى عدة قطاعات تنظيمية متخصصة على مدى مراحل التعليم المختلفة، أي التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم في مرحلة ما بعد الثانوي، والاحتياجات

(٣٤) [www.devunit.gov.ms/labour](http://www.devunit.gov.ms/labour)

(٣٥) [www.caribbeannetnews.com](http://www.caribbeannetnews.com)، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(٣٦) [www.devunit.gov.ms/business](http://www.devunit.gov.ms/business)

(٣٧) <http://www.mehcs.gov.ms>



الخاصة، وتدريب المعلمين، فضلاً عن خدمات دعم التعليم. ويوجد العديد من المرافق الحكومية للرعاية النهارية ودور الحضانة، ومرفق للرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة مملوك ملكية خاصة. ومن بين المدارس الابتدائية الثلاث توجد مدرسة واحدة مملوكة للقطاع الخاص. والمدرسة الثانوية الموجودة في مونتيسيرات التي تملكها الحكومة هي المدرسة الثانوية الوحيدة. واستأثر التعليم وما يتصل به من خدمات بنسبة ٨ في المائة من تقديرات الميزانية المتكررة لعام ٢٠٠٧. وما زالت حكومة الإقليم تنفذ خطة تنمية التعليم في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩<sup>(١١)</sup>.

## دال - الصحة

٥٢ - تتولى إدارة الصحة في الإقليم مسؤولية توفير خدمات الصحة الأولية والثانوية لمونتيسيرات، إلى جانب إسداء المشورة فيما يتصل بذلك من سياسات لحكومة الإقليم<sup>(٣٧)</sup>.

٥٣ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، توجد في مونتيسيرات مرافق صحية حديثة، من بينها مستشفى سانت جونز في الشمال، وهو يضم ٣٠ سريراً، وقادر على التعامل مع جميع المسائل الصحية الروتينية، وتوفير الأشعة السينية، وأداء العمليات الجراحية الصغرى، فضلاً عن ذلك يضم عدة عيادات للرعاية الأساسية. وتتوافر مرافق للإجلاء الطبي في حالات الطوارئ إلى أنتيغوا وغواديلوب. وخلال عام ٢٠٠٧، خصص لذلك القطاع نحو ٨ في المائة من الميزانية المتكررة و ٩ في المائة من الميزانية الرأسمالية. وواصلت حكومة الإقليم توفير خدمات مجانية سريرية في حالات الطوارئ المتصلة بطب الأسنان للأطفال في سن الدراسة والمسنين والنساء الحوامل وبعض الموظفين الحكوميين<sup>(١١)</sup>.

٥٤ - وحسب تقديرات عام ٢٠٠٧، بلغ متوسط العمر المتوقع في الإقليم ٧٩ عاماً بالنسبة لجميع السكان، وما يناهز ٧٧ عاماً للذكور و ٨١ عاماً للإناث<sup>(٣٨)</sup>.

## هاء - حقوق الإنسان

٥٥ - ينص دستور الإقليم على الحقوق الأساسية للفرد وحياته<sup>(٣٩)</sup>. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة<sup>(٥)</sup>، جرى توسيع نطاق الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل مونتيسيرات: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية

(٣٨) CIA The World Factbook. www.cia.gov

(٣٩) www.opsi.gov.uk

مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد ندرت الشكاوى، من التمييز على أساس العرق أو الدين إلى حد العدم تقريبا. كذلك، لا توجد مشاكل على مستوى العلاقات الثقافية، وإن كان للهجرة الوافدة والخارجة بعض التأثير على الأوضاع الاجتماعية، وذلك لأن زيادة التنوع تولد تحديات جديدة. ولا يوجد تمييز على أساس الجنس في تنفيذ المادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٥٦ - ولجنة مونتيسيرات لحقوق الإنسان، التي أنشأها المجلس التنفيذي، تساعد على الاضطلاع بمسؤوليات حكومة الإقليم عن تلبية متطلبات الإبلاغ بموجب مختلف الاتفاقيات الدولية؛ وترصد تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة؛ وتسدي المشورة للحكومة بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل مونتيسيرات بذل جهودها للتثقيف وتحسين الوعي بقضايا حقوق الإنسان في الإقليم<sup>(٣)</sup>.

## واو - الجريمة والسلامة العامة

٥٧ - في عام ٢٠٠٧، أقرت حكومة الإقليم بـ "تزايد ما يصدر عن الشبان من جرائم وعنف وعدم الانضباط" وقالت إن التعليم والتدريب يمكن أن يساعد على معالجة ذلك الوضع. ومن جهتها، هدفت إدارة الشرطة والمطافئ إلى الحد من الجريمة، برصد جرائم الاتجار بالمخدرات وإنفاذ القوانين المتعلقة بها؛ وكشف غسل الأموال والاحتيال المالي؛ وتحسين تدابير مراقبة الحدود؛ وتحسين سلامة الطرق؛ ومواصلة برامج مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى طول فترة الجفاف، كان متوقعا من موظفي إنفاذ القوانين أن يتحلوا باليقظة لكفالة تصرف أفراد الجمهور على نحو لا يؤدي إلى مخاطر كبيرة لاندلاع الحرائق<sup>(١)</sup>.

٥٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، افتتحت منشأة جديدة للسجن في بريدز. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، كان العدد الإجمالي لتزلاء السجن ١٢ سجينا في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧<sup>(٣)</sup>. وبموجب قانون الإفراج المشروط عن السجناء لعام ٢٠٠٤، يستعرض مجلس للإفراج المشروط الحالات المرشحة لإطلاق سراحها في المجتمع المحلي بترخيص، ويقدم توصياته للحاكم. ويجري التعامل مع معظم الأفعال الإجرامية بموجب قانون العقوبات الخاص بمونتيسيرات، الذي نُقح عام ٢٠٠٢.

٥٩ - ولدى قوة شرطة مونتيسيرات الملكية مقر قيادة للشرطة يعمل على الوجه الأكمل في مجمع مقر الحكومة الكائن في بريدز، وذلك فضلا عن مركزي شرطة فرعيين ووحدة بحرية<sup>(٤٠)</sup>.

## سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦٠ - مونتيسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي هيئاتها الفرعية. ويتلقى الإقليم بعض الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦١ - ومونتيسيرات عضو في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، فضلا عن عضويته في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظميتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، واتحاد المصارف المركزية لشرق البحر الكاريبي. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أبدت مونتيسيرات رغبتها في الاشتراك في السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية<sup>(٤١)</sup>.

٦٢ - وباعتبار مونتيسيرات إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي وتابعا للمملكة المتحدة، فإنها تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها ليست جزءا منه. ووفقا لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تنظر مونتيسيرات في الانضمام إلى اتفاق الشراكة الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي، وهو اتفاق تجاري جرى التفاوض بشأنه مؤخرا بين الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي<sup>(٤٢)</sup>.

٦٣ - وفي اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار المعقود في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اتفقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار الممثلة في المجلس، بما فيها مونتيسيرات، على توسيع نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتشمل كافة أقاليم ما وراء البحار في أقرب فرصة ممكنة، وتحديد حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تاريخا لتوسيع نطاق اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها (الاتفاقية رقم ١٨٢)، وتحديد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تاريخا لتوسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل كافة أقاليم ما وراء البحار<sup>(٤٣)</sup>.

(٤٠) [gov.ms/ministries/police.htm](http://gov.ms/ministries/police.htm)

## ثامنا - مركز الإقليم مستقبلا

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٦٤ - يرد بيان موقف حكومة مونتيسيرات بشأن الإصلاح الدستوري في الفرع الثاني أعلاه، الذي يتناول المفاوضات الدستورية الجارية بين مونتيسيرات وحكومة المملكة المتحدة.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٥ - قالت ممثلة المملكة المتحدة في بيان أدلت به في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أثناء الجلسة الخامسة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة (انظر A/C.4/62/SR.5)، فيما قالت، "إن حكومتها، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة لعشرة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تقدم كل ما يساعد ويشجع الأقاليم التي تصبو للتقدم صوب الاستقلال، حيثما كان ذلك خيارا. وتواصل حكومتها العمل، إلى جانب أقاليم ما وراء البحار التابعة لها، صوب تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في الأمن والاستقرار والتنمية السياسية والاقتصادية المستدامة والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون... ونظرت حكومتها بعناية في كافة اقتراحات التغيير الدستوري التي تلقتها من الأقاليم".

٦٦ - وحسب ما أُفيد به سابقا (انظر A/AC.109/2007/3) في بيان مُدلى به في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قام وزير المملكة المتحدة لشؤون أقاليم ما وراء البحار باستعراض العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بعد مرور سبع سنوات على صدور الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ المعنون "شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار"<sup>(٤١)</sup>. وقد سبق تقديم عرض مفصل لموقف المملكة المتحدة بشأن أشكال العلاقات البديلة (المرجع نفسه)، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥).

### جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٧ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١١٨/٦٢ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة<sup>(٤٢)</sup> وعلى

(٤١) شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار، كتاب أبيض قدمه وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩، وهو مستنسخ في الوثيقة A/AC.109/1999/1، المرفق.

(٤٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/62/23).

نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) لاحقا (A/62/412). ويتعلق الجزء السابع من القرار ١١٨/٦٢ بآء بمونتيسيرات. وموجب فقرات منطوق القرار في ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

١ - **توحيب** باعترام حكومة الإقليم التفاوض بشأن إدخال تحسينات على الدستور الحالي بغرض الحفاظ على قدرتها على المضي قدما نحو تحقيق قدر أكبر من تقرير المصير في مرحلة لاحقة، ونشر الدستور وطرحه للنقاش العام عند إعداد مسودة نهائية له، الأمر الذي كان من المنتظر أن يتحقق في الربع الأول من عام ٢٠٠٧؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم في تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية العامة، بما يتماشى مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهييب مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في سياق جهوده للتوعية العامة؛

٣ - **تهييب** بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية وغيرها أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني.